

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٨٠ لسنة ٢٠٢٢

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ ولائحته التنفيذية ؛
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة
وللائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٩ لسنة ٢٠١٨ بالتفويض فى بعض الاختصاصات ؛
وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١٧ لسنة ٢٠١٨ باعتبار مشروع إقامة محطة
رفع الصرف الصحى بناحية مجيرية ، مركز أشمون ، محافظة المنوفية من أعمال المنفعة العامة ؛
وبناءً على ما عرضه وزير التنمية المحلية ؛

قرر:

(المادة الاولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع إقامة محطة رفع الصرف الصحى
بناحية ميصرية ، مركز أشمون ، محافظة المنوفية .

(المادة الثانية)

يستولى بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع المشار إليه
فى المادة السابقة ، والمبين موقعها ومساحتها وحدودها وأسماء ملاكها الظاهرين
بالمذكرة الإيضاحية والخريطة المساحية والكشوف المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٤٤٣ هـ

(الموافق ٢ يناير سنة ٢٠٢٢ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / مصطفى كمال مديولى

وزارة التنمية المحلية

مذكرة

للعرض على السيد المهندس رئيس مجلس الوزراء

بشأن تجديد قرار رقم ١٨١٧ لسنة ٢٠١٨

اتشرف بعرض الآتى:

ورد كتاب محافظة المنوفية رقم ٨٥٨٢ المؤرخ ٢٠/١٠/٢٠٢١ بشأن تجديد قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨١٧ لسنة ٢٠١٨ الصادر باعتبار مشروع إقامة محطة رفع الصرف الصحى بناحية ميجريا - مركز أشمون - محافظة المنوفية ، والواقعة داخل الحيز العمرانى بالقطع أرقام (A/٢٥٣) من ٢٥٣ أصلية ، A/٤٧٠ من ٧٢ أصلية) بحوض داير الناحية رقم (٦) بمسطح (٣ ط - ١٦ س) من أعمال المنفعة العامة ، والاستيلاء بطريق التنفيذ المباشر على الأراضى اللازمة لتنفيذ المشروع وحدودها كالاتى :

الحد البحرى : بطول ١٦ م .

الحد القبلى : بطول ١٦ م .

الحد الشرقى : بطول ٤٠ م .

الحد الغربى : بطول ٤٠ م .

وحيث أودعت جمعية تنمية المجتمع بناحية ميجريا مبلغ ٦٤٢٠٠٠ جنيه لدى مديرية المساحة بالمنوفية على ذمة تعويضات نزع الملكية الخاصة بالمشروع إلا أنها تعثرت فى استكمال باقى المبلغ المستحق عن قيمة المقايسة النهائية للمشروع المشار إليه المقدر بمبلغ ١١٩٢٧٤٩ جنيه .

حيث قامت المحافظة بإيداع باقى المبلغ المستحق مقابل نزع الملكية لدى مديرية

المساحة بالمنوفية بموجب أمر دفع رقم ١٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ GP ٢٤١٢٢٠٠ فى ٢٧/٩/٢٠٢١

ولما كان مشروع إقامة محطة رفع الصرف الصحى بتاحية ميجريا - مركز أشمون - محافظة المنوفية يحقق نفعاً عاماً لأهالى المحافظة الأمر الذى يتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقرير هذه الصفة له .

لذلك .. وإعمالاً لأحكام قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية والقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة ولائحته التنفيذية .

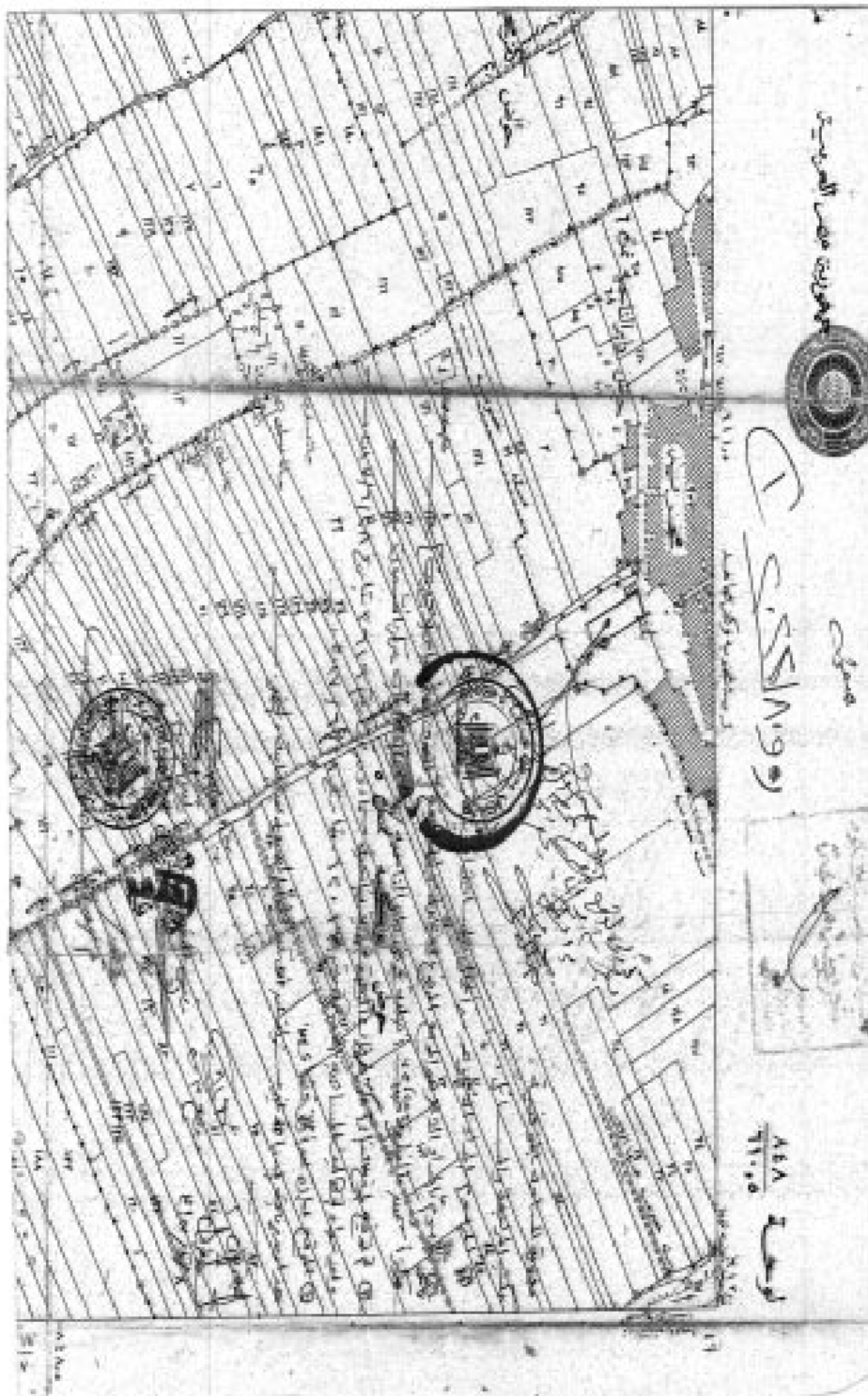
فقد أعد مشروع القرار المرافق .

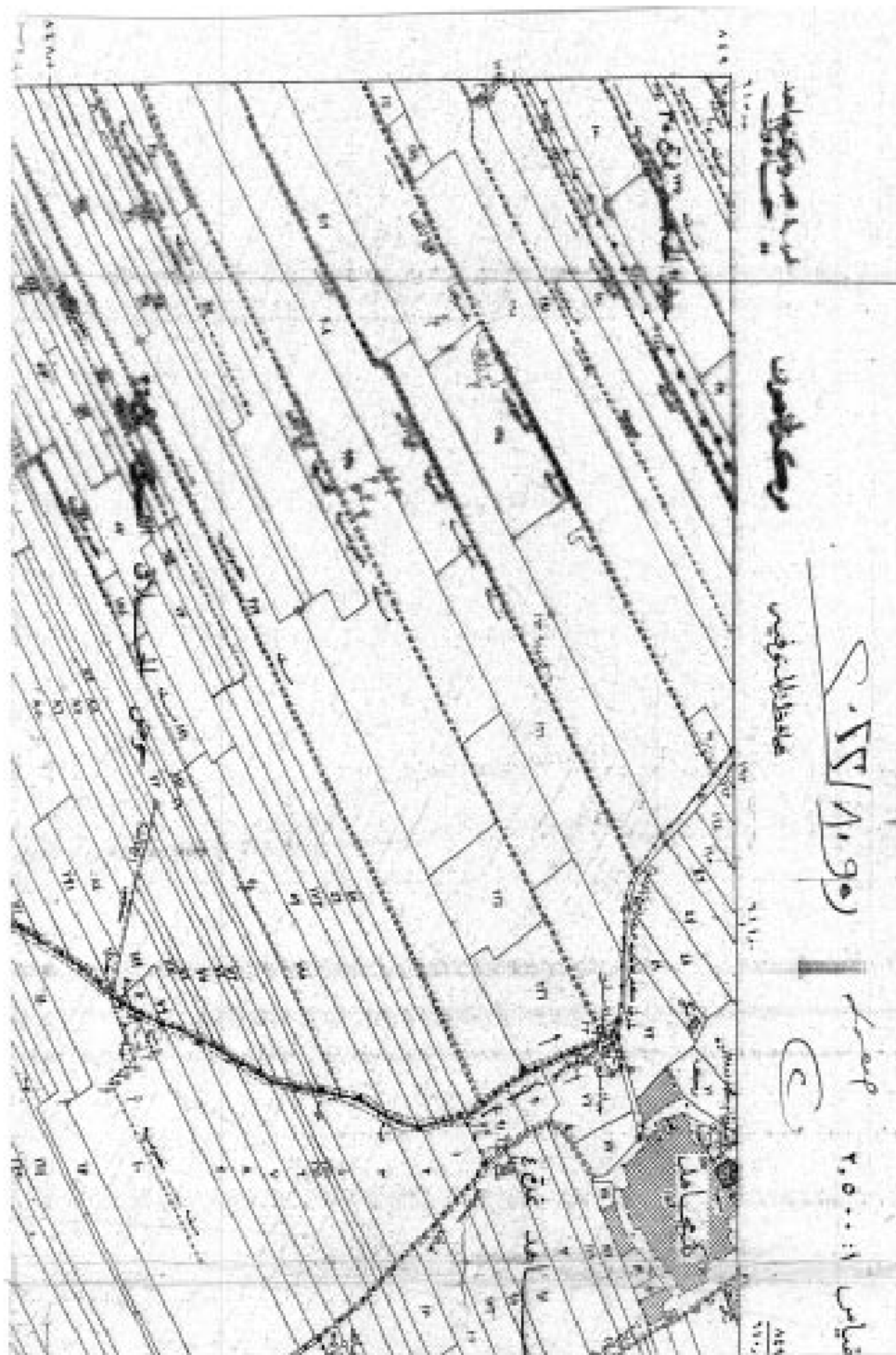
برجاء - فى حالة الموافقة - التوجيه بإصداره .

وزير التنمية المحلية

لواء/ محمود شعراوى

[illegible]





الجريدة الرسمية - العدد ٣ في ٢٠ يناير سنة ٢٠٢٢ ٢٧

